الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/CONF.171/PC/L.10
18 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي
للسكان والتنمية
الدورة الثالثة
٤ - ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

الإجراءات الوطنية

(الفصل الثالث عشر من مشروع برنامج عمل المؤتمر)

نص مقدم من نائب الرئيس السيد ليونيل هيرست (انتيغوا وبربودا) (الفريق العامل الأول) على أساس مفاوضات أجريت بشأن الوثيقة A/CONF.171/PC/5

الفصل الثالث عشر

الإجراءات الوطنية

ألف - السياسات وخطط العمل الوطنية

أساس العمل

١٣-١ اكتسبت خلال العقود القليلة الماضية خبرة واسعة في جميع أنحاء العالم في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية بشكل يتناول الشواغل المتعلقة بالسكان والتنمية ويعزز خيارات الناس ويسهم في التقدم الاجتماعي العام. وأثبتت التجربة أيضا، كما هي الحال في سائر برنامج التنمية الاجتماعية، أن البلدان التي

190494 190494 94-18464

يكون لقيادتها التزام قوي بالنمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين، وتلبية احتياجات السكان الصحية [وخصوصا الاحتياجات [[الجنسية]] والتناسلية] [بما في ذلك تنظيم الأسرة] تمكنت من تعبئة التزام مستمر على جميع الصعد بإنجاح البرامج والمشاريع المتعلقة بالسكان والتنمية.

١٣-٢ ورغم أن التطورات الجارية في الإطار الاجتماعي والاقتصادي الشامل والنجاح في الجهود الإنمائية الأخرى يمكن أن يسهلا مثل هذا النجاح، فإن مسائل السكان والتنمية متصلة ببعضها اتصالا جوهريا بحيث أن التقدم في أي مكون منها يحفز على إدخال تحسينات في المكونات الأخرى. وثمة جوانب سكانية كثيرة تتعلق بجوانب إنمائية كثيرة. وهناك اعتراف متزايد بحاجة البلدان الى أن تنظر في آثار الهجرة، الداخلية منها والدولية على السواء، على وضع سياساتها وبرامجها ذات الصلة. ويتزايد الاعتراف أيضا بأن استدامة السياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالسكان تتطلب إشراك المستفيدين المستهدفين إشراكا كاملا في تصميمها ثم في تنفيذها.

١٣-٣ ويتزايد الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية كشركاء في السياسات والبرامج الوطنية وكذلك بأهمية دور القطاع الخاص. ويستطيع أعضاء الهيئات التشريعية الوطنية القيام بدور رئيسي ولا سيما في سن تشريعات محلية ملائمة لتنفيذ برنامج العمل الحالي، وتخصيص موارد مالية مناسبة وكفالة المسائلة في مجال الانفاق وإرهاف وعي الجمهور بالمسائل السكانية.

الأهداف

١٣-٤ تتمثل الأهداف بما يلي:

(أ) إدراج الاهتمامات السكانية في جميع الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية ذات الصلة؛

(ب) تعزيز المشاركة الفعالة لممثلي الشعب المنتخبين، ولا سيما البرلمانيين والمجموعات المعنية، على صعيد القواعد الشعبية بصفة خاصة، فضلا عن تعزيز مشاركة الأفراد في صوغ وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية.

الإجراءات

١٣-٥ ينبغي للحكومات أن تعمل، بمشاركة فعالة من البرلمانيين، والهيئات المنتخبة محليا، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية، على زيادة الوعي بمسائل السكان والتنمية وصوغ وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج والمشاريع الوطنية التي

تتناول مسائل السكان والتنمية، بما فيها الهجرة، وأن يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط والتنفيذ الإنمائية الشاملة القطاعية والمشتركة بين القطاعات. وينبغي عليها أيضا أن تعزز وتعمل على ضمان توفير موارد بشرية كافية ومؤسسات مناسبة لتنسيق أنشطة السكان والتنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والاضطلاع بها.

١٣-٦ وينبغي على الحكومات والبرلمانيين القيام، بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، بوضع الخطط اللازمة وفقا للشواغل والأولويات الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لقياس وتقدير ورصد وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل هذا. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع القطاع الخاص ومجتمع البحوث على المشاركة مشاركة فعالة في هذا الجهد.

باء - إدارة البرامج وتنمية الموارد البشرية

أساس العمل

١٣-٧ إن بناء قدرة البلدان واعتمادها على نفسها للاضطلاع بعمل وطني متضافر للتشجيع على نمو اقتصادي مستدام، وموالاة التنمية الوطنية المستدامة، وتحسين نوعية حياة الشعب يعتبر من الأهداف الأساسية. وهذا يتطلب اشتراك وحفز وإبقاء الموظفين الذين تلقوا تدريبا مناسبا العاملين في إطار ترتيبات مؤسسية فعالة، وكذلك مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مشاركة ذات صلة. وان انعدام المهارات الإدارية المناسبة ولا سيما في أقل البلدان نموا، يخفض القدرة على التخطيط الاستراتيجي انخفاضا حرجا، ويضعف تنفيذ البرامج، ويقلل من جودة الخدمات، ويحد بالتالي من انتفاع المستفيدين من البرامج المعنية. والاتجاه الذي برز مؤخرا نحو لا مركزية السلطة في البرامج الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية، لا سيما البرامج الحكومية، يخفض كثيرا من الحاجة الى الموظفين المدربين للوفاء بالمسؤوليات الجديدة أو الموسعة في المستويات الإدارية الدنيا. وهو يغير أيضا "مزيج المهارات" اللازم في المؤسسات المركزية، ويعطي لتحليل السياسات والتقييم والتخطيط الاستراتيجي أولوية أعلى من ذي قبل.

الأهداف

١٣-٨ تتمثل الأهداف بما يلي:

(أ) تحسين القدرات الوطنية وفعالية تكاليف الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية، ونوعيتها وأثرها مع القيام في الوقت نفسه بكفالة مساءلتها أمام جميع الأشخاص الذين تخدمهم ولا سيما أشد فئات المجتمع عرضة للتأثر والحرمان؛

(ب) تيسير وتسريع جمع وتحليل وتدفق البيانات والمعلومات بين القائمين بتنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية من أجل تعزيز صوغ الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج ورصد وتقييم تنفيذها وأثرها؛

(ج) رفع مستوى مهارات المديرين وسائر المعنيين بتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية، وزيادة درجة مساءلتهم؛

(د) إدراج وجهة نظر المستعملين والمرأة في البرامج التدريبية وكفالة توافر موظفين مدربين تدريبا مناسبا، بما في ذلك الموظفات، والإبقاء عليهم وتوفير حوافز مناسبة لهم وذلك من أجل صوغ وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية.

الإجراءات

٩-١٣ على البلدان أن تقوم بما يلي:

(أ) صوغ وتنفيذ برامج لتنمية الموارد البشرية على نحو يتناول صراحة احتياجات الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية مع إيلاء اعتبار خاص للتعليم الأساسي، والتدريب وتوفير العمالة للنساء على جميع المستويات، ولا سيما على صعيدي الإدارة وصنع القرار، ولإدماج وجهات نظر المستعملين والمرأة في برامج التدريب كافة؛

(ب) كفالة تنسيب الموظفين المدربين القائمين بإدارة الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية تنسيبا فعالا على صعيد البلد بأكمله؛

(ج) القيام باستمرار برفع مستوى المهارات الإدارية لموظفي ايصال الخدمات لتعزيز فعالية تكاليف قطاع الخدمات الاجتماعية وكفاءته وأثره، بما في ذلك [تنظيم الأسرة وبرامج الصحة التناسلية والجنسية]؛

(د) ترشيد جداول المرتبات والمسائل المتصلة بها، وشروط وأحكام الخدمة لكفالة تساوي الأجر المدفوع للعمل الواحد للمرأة والرجل والإبقاء على الموظفين الإداريين والتقنيين المشتركين في برامج السكان والتنمية، ورفع مستواهم، مما يؤدي بالتالي الى تحسين التنفيذ الوطني لهذه البرامج؛

(هـ) إنشاء آليات مبتكرة لتعزيز تقاسم الخبرات في مجال ادارة برامج السكان والتنمية داخل البلدان وفيما بينها على الصعد دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية والدولية من أجل تقوية الخبرات الوطنية ذات الصلة؛

(و) وضع قواعد بيانات عن الخبراء الوطنيين والمؤسسات الممتازة، والإبقاء عليها لتشجيع الاستفادة من الكفاءات الوطنية، مع إيلاء اعتبار خاص لإدماج النساء والشباب؛

(ز) ضمان إقامة اتصالات فعالة مع المستفيدين من البرامج ومشاركتهم الفعالة فيها على جميع الصعد، ولا سيما على الصعد الريفية، من أجل ضمان تحسين الإدارة الكلية للبرامج.

١٣-١٠ على الحكومات أن تعطي اهتماما خاصا لوضع وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية المتمحورة حول العملاء والمتعلقة بالسكان والتنمية، [ولا سيما الصحة الجنسية والتناسلية بما في ذلك برامج تنظيم الأسرة]، الشاملة للأنشطة الحكومية وغير الحكومية، والمتضمنة بيانات مستكملة بانتظام عن العملاء والنفقات والبنية التحتية، وإمكانية الوصول الى الخدمات، والناتج ونوعية الخدمات.

[سيصدر الفرع جيم بصورة مستقلة]

- - - - -